ملف معلومات

مصر المأزومة بعد 43 عامًا من التطبيع

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

www.u-feed.com

ملف معلومات

مصر المأزومة

بعد 43 عامًا من التطبيع

26 كانون الثاني 2021

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

الفهرس

التقييم	4
المقدّمة	7
اتفاقية كامب ديفد	8
محمد أنور السادات	10
الفائدة الواقعية بعد 43 عامًا من التطبيع	11
➢ عجز الموازنة العامة	11
➢ ارتفاع الدين الخارجي	15
➢ التضخم	16
➢ الصادرات والواردات	17
➢ أقساط القروض والفوائد	17
➢ القروض الخارجية	18
الآثار الإجتماعية للسياسات الإقتصادية	18
➢ الفقر	19
➢ البطالة	19
حال القطاعات الأخرى	20
➢ الزراعة	20
➢ التعليم	21
➢ الصحة	21

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

التقييم

بعد وصول قطار التطبيع الإسرائيلي لعدّة دول عربيّة، بدا واضحًا أنه يحمل الكثير من الوعود للعرب بجني ثمار التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي والزراعي والسياحي مع إسرائيل في وقت قريب. وعود بـ"اللبن والعسل" لم تنقطع منذ إعلان الإمارات بشكل مفاجئ عن تطبيع علاقاتها مع إسرائيل يوم 13 أغسطس/آب الماضي، ووصف الرئيس الأميركي دونالد ترامب ذلك بالأمر التاريخي، مروراً بالبحرين يوم 11 سبتمبر/أيلول الماضي، وصولًا إلى السودان يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول السابق. وفي محاولة لطلاء هذا التطبيع بقشرة من الذهب اللامع، تحدثت إسرائيل والإمارات ومعهما الراعي الأميركي عن اتفاقيات سيجري توقيعها بشأن قضايا أمنية وأخرى متعلقة بالاتصالات والطاقة والسياحة والرعاية الصحية وغيرها، وهو ما تكرر مع السودان لاحقًا. ومنذ ذلك الوقت، ضجت الصحف والمواقع الإخبارية والقنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي في تلك البلدان بالحديث عما يحمله قطار التطبيع من "لبن وعسل" لشعوب الإمارات والبحرين والسودان، لكن ما حقيقة هذا الضجيج؟

سبق أن حصل ذلك مع مصر، أول الدول العربية المطبعة قبل 43 عامًا، فيما عرفت باسم اتفاقية "كامب ديفيد" التي وُقعت في واشنطن عام 1979، في أول خرق للموقف العربي الرافض للتعامل مع الاحتلال. وفي هذا السياق، يقول سياسيون واقتصاديون إنه ليس هناك أفضل من النظر إلى ثمار التطبيع بين مصر وإسرائيل الذي مر عليه أكثر من 4 عقود، فماذا استفادت مصر اقتصاديًا وزراعيًا وسياحيًا وتكنولوجيًا؟

الواقع يبدو مختلفًا، حيث لا يشهد ذلك الرخاء المزعوم والتقدم الاقتصادي الموعود، بل شهد تدهوراً اقتصاديًا وعلامات توضح أن الوعود الحقيقية كانت بضمان العروش رغم أنف الشعوب، ويبدو أنه الوعد الذي أوفت به إسرائيل قدر استطاعتها، وهو ما يسيل له لعاب المطبّعين الجدد.

يحيلنا خبراء اقتصاد ومختصون في مجالات الطاقة والزراعة إلى الأرقام من أجل مطابقة وعود الرخاء قبل 43 عامًا، بالواقع الحالي بين مصر وإسرائيل، الذي يكشف للوهلة الأولى عن تدهور مستمر. لا يشكل الاستثمار ولا السياحة ولا التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين البلدين أرقامًا تذكر في الاقتصاد المصري، مما دفع الولايات المتحدة لاحقًا لابتكار اتفاقية "الكويز" علها تنشط التعاون التجاري، بحسب الخبير الاقتصادي ممدوح الولي.

و"الكويز" اتفاقية تم توقيعها بين القاهرة وتل أبيب وواشنطن عام 2004، وتهدف إلى فتح الأسواق الأميركية أمام الصادرات المصرية (خاصة الملابس)، شريطة أن تحتوي على مكون إسرائيلي بنسبة 10.5% على الأقل. وفي مؤشر على

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

فتور العلاقات التجارية، زار وفد تجاري إسرائيلي القاهرة في أبريل/نيسان 2016 لدراسة إمكانية توثيق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومصر، وذلك لأول مرة منذ 10 سنوات، وفق موقع الخارجية الإسرائيلية.

وبحسب موقع الخارجية الإسرائيلية، بلغ حجم صادرات إسرائيل إلى مصر عام 2015 نحو 113.1 مليون دولار، مقابل 147.1 مليون دولار عام 2014. في حين كان حجم صادرات مصر إلى إسرائيل في تلك الفترة أقل بكثير، حيث بلغ في عام 2015 نحو 54.6 مليون دولار فقط، مقابل 58.3 مليون دولار في عام 2014. وتعد السياحة هي المجال الأنشط بشكل أحادي من إسرائيل لشبه جزيرة سيناء، والتي شهدت تراجعًا منذ اندلاع ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، لينخفض عدد السياح من 226 ألفًا عام 2010 إلى نحو 133 ألفًا فقط عام 2012، ثم يرتفع إلى 344 ألفًا في 2018 من إجمالي 11 مليون سائح زاروا مصر، وفق إحصاءات مصرية رسمية.

لكن السياحة الإسرائيلية إلى مصر مردودها الاقتصادي ضعيف، إذ تعتمد على سياحة السفاري (التخييم) وليوم الواحد، وتتركز في مناطق دهب ونويبع وطابا وشرم الشيخ بمحافظة جنوب سيناء، وبالتالي قلة الإنفاق، وهو ما يعني ضعف العائد منها. وبالرغم من تقدم إسرائيل في مجالات التكنولوجيا وتحلية مياه البحر والزراعة، فإنها تحتكرها لنفسها وتعتبر مصر سوقًا لا شريكًا. ومن أوجه التعاون بين البلدين، الأيدي العاملة المصرية في إسرائيل، لكنها لا تشكل نسبة تذكر من حجم العمالة المصرية بالخارج، والأجور ليست مرتفعة مقارنة بمستوى المعيشة هناك، وبالتالي مستوى الاستفادة محدود بالأرقام لا بالكلام.

فيما يتعلق بمجال الطاقة، قال وكيل لجنة الصناعة والطاقة بالبرلمان المصري السابق مصطفى محمد مصطفى إن مصر خسرت مليارات الدولارات من خلال تصدير الغاز إلى إسرائيل بثمن بخس في عهد مبارك، قبل أن تتحول إلى استيراده منها عبر صفقة بنحو 19 مليار دولار لمدة 15 عامًا، مضيفًا "لولا التطبيع ما كانت تحلم إسرائيل بتصدير غازها، ولظل حبيس البحر". وأوضح البرلماني السابق أن مصر دفعت تعويضات بمئات ملايين الدولارات جراء توقف تدفق صادرات الغاز المصري إلى إسرائيل عقب ثورة يناير، ومن دون التطبيع مع مصر لا تستطيع إسرائيل تصدير الغاز إلى أوروبا لأنها لا تمتلك محطات لإسالة الغاز وتستخدم محطتي إدكو ودمياط على البحر المتوسط."

على المستوى الزراعي حدّث ولا حرج، بحسب خبير الاقتصاد الزراعي عبد التواب بركات، الذي يرى أن التطبيع مع إسرائيل أدى إلى أضرار كبيرة في القطاع الزراعي بمصر بعد أن كان محرك الاقتصاد قبل 4 عقود. و يضرب بركات بذلك مثلًا بأن كثيرًا من أمراض الزراعة المصرية جاءت عبر إسرائيل، كسوسة النخيل، وحشرة فرو النحل التي دمرت المناحل المصرية، والمبيدات المسرطنة التي دخلت مصر في الثمانينيات والتسعينيات، ويؤكد الخبراء أنها دخلت عبر إسرائيل أيضا.

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

وأكد أن إسرائيل هي التي استفادت من الخبرات المصرية الزراعية العريقة، حيث حصلت على أصناف القطن طويل التيلة وفائق الطول، وأجرت عليه تحسينات لتصل إنتاجية الفدان لديها إلى أكثر من 15 قنطاراً، في حين تخلفت إنتاجية الفدان في مصر إلى أقل من 6 قناطير. وفيما يتعلق بقطاع الثروة الحيوانية، أكد عبد التواب أن إسرائيل حصلت على أصناف متميزة من حيث إدرار اللبن من الجاموس المصري بسبب علاقاتها المتميزة مع وزير الزراعة الأسبق يوسف والي، وقامت بتحسين هذه السلالة إلى معدلات فاقت الأصناف الموجودة في مصر. ويوسف والي هو وزير الزراعة في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، وكان المتهم الأول في قضايا سرطنة الكثير من الزراعات عبر السماح باستخدام مبيدات زارعية إسرائيلية.

ويُجمل الباحث الاقتصادي حافظ عبد الصاوي نتائج التطبيع بأنها لصالح إسرائيل فقط، قائلًا "خسائر الكيان الصهيوني من المقاطعة الاقتصادية العربية وغير العربية خلال الفترة 1956 و2001، كانت نحو 95 مليار دولار، ولكن اتفاقيات السلام العربية مع الكيان الصهيوني أوقفت هذا التأثير السلبي". وأشار في مقال له إلى "ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي كانت بحدود 11 مليون دولار في عام 1979، وأصبحت 20.7 مليار دولار في 2018، وذلك وفق أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي". وأضاف "لم يتعلم المسؤولون العرب من الثمار المُرة التي تحققت في الفترة الماضية من خلال إقامة علاقات السلام مع الكيان الصهيوني، كما لم يتعلموا من أن فرقتهم وغياب مشروعهم للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي تسببَا في إضعاف موقفهم التفاوضي، وإذا ما ساروا على النهج نفسه في خطة ترامب الجديدة، فمعنى ذلك ضياع مزيد من الحقوق والثروات".

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

المقدّمة

قبل تطبيع الرئيس المصري محمد أنور السادات، كان المستسلمون العرب لا يجرؤون على المجاهرة بعلاقاتهم وارتباطهم مع العدو الصهيوني. كانوا يخفون ذلك، وينكرونه في العلن. والواقع أنه لم يكن يوجد في ذلك الوقت مصطلح "التطبيع" ولا كان معروفاً. لم يكن أحد ينظر للتطبيع أو يدعو له، حتى في صفوف أشد "المطبّعين"، كانوا مضطرّين إلى ركوب الموجة ومجاراة شعوبهم واستخدام شعارات تحرير فلسطين ورفض شرعية الكيان الصهيوني، في الظاهر طبعاً.

لكن "المطبّعون الجدد" لا يقلّون حماساً عن السادات في اندفاعتهم "السلامية" الجارية، وهم أصبحوا يتبعون "فلسفة" جديدة لتبرير تطبيعهم. وفي هذا السياق، ذهبوا في خطّين متوازيين لا يلتقيان:

الأول، يتحدّث عن القيَم الإنسانية والتسامح والحضارة والتعايش، بما يقتضي الانفتاح على الآخر وقبوله، وذلك يشمل "إسرائيل" الموجودة في المنقطة.

والثاني، ينطلق من مفاهيم دينية في غاية الرجعيّة تتحدث عن "اليهود"، حيث يقوم شيوخٌ سلفيون باستخراج نصوص من بطون كتب التراث الديني تذكر "اليهود" بخير، وتقول لنا بأنه كان للنبي محمد أصدقاء وجيران من "اليهود"، وإنّه كان يودّهم ويحسن إليهم، وبالتالي لا بأس من الإحسان لـ"إسرائيل" أيضاً!

وهكذا، تنقلب المقاييس وتضيع البوصلة. فتارة باسم الإنسانية والتحضّر، علينا التعامل مع إسرائيل وقبولها، وتارة باسم الدين والإسلام، علينا التعامل مع "اليهود" وقبولهم. وفي كلتا الحالتين، يتمّ تجاهل حقيقة أنّ الصراع لم يكن يوماً مع اليهود، كيهود، بل مع الصهاينة العنصريّين المجرمين، وأنّ إسرائيل هذه التي يربطون معها حبال ودّهم، ليست دولة عادية ولا طبيعية، ولم تكن يوماً إلّا كياناً غاصباً معتدياً قام على النهب والفتك والقهر. لا يتحدّث "المطبّعون الجدد" البتة عن الطبيعة العنصرية لـ"إسرائيل". وهنا تنبغي الإشارة إلى نقطة أخرى، وهي أنهم ركّزوا كثيراً في دعايتهم التبريرية، على موضوع الازدهار الاقتصادي والعوائد المرجوّة من "السلام مع إسرائيل"، كما فعل السادات. فكيف لهم التحدّث عن الازدهار الاقتصادي ومصر التي أتمت 43 عامًا من التطبيع مع اسرائيل لا تزال مأزومة على كافة الصعد؟ لا بل تزداد سوءًا مع تقدّم علاقتها مع اسرائيل.

في هذا الملف نستعرض لكم حال مصر المأزوم منذ توقيع اتفاقية كامب ديفد في 17 سبتمبر/أيلول 1978 حتى يومنا هذا.

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

اتفاقية كامب ديفد القصة الكاملة

قبل 43 عامًا، في 17 سبتمبر/أيلول 1978 أبرم الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن برعاية الولايات المتحدة اتفاقية كامب ديفد التي هيأت للتوقيع بعد ستة أشهر على أول معاهدة سلام بين إسرائيل ودولة عربية.

وهذه قصة الاتفاقية:

- في أكتوبر/تشرين الأول 1973 شنت مصر وسوريا هجومًا على إسرائيل في سيناء وهضبة الجولان، بهدف إرغامها على إعادة الأراضي التي سيطرت عليها أثناء حرب يونيو/حزيران 1967.
- انتهى النزاع لصالح مصر التي نجحت في تحقيق خرق ضد العدو الإسرائيلي، الذي كان منتشرًا على طول قناة السويس قبل أن تستعيد إسرائيل السيطرة على القناة.
- في ديسمبر/كانون الأول، جمع مؤتمر سلام في جنيف برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إسرائيليين وعربًا للمرة الأولى من دون السوريين والفلسطينيين الذين رفضوا الإجتماع بهم لإجراء مفاوضات مباشرة.
- في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 1977 أعلن السادات نيته الذهاب إلى إسرائيل، مما أثار صدمة الجميع، وقال في مجلس الشعب المصري "إنني على استعداد أن أذهب إلى آخر الأرض إذا كان ذلك سيمنع إراقة دم جندي واحد من أبنائي.. ستُدهش إسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم". وبعد ستة أيام، وجّه مناحيم بيغن دعوة رسمية إلى السادات.
- في 19 نوفمبر/تشرين الثاني وصل السادات إلى القدس في زيارة استمرت يومين، وصافح أعداءه اللدودين، ثم أجرى محادثات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، واقترح في الكنيست عقد سلام "عادل ودائم" في كل المنطقة.

كانت الزيارة تاريخية بالنسبة للعدو لأن كل الاتصالات المصرية الإسرائيلية كانت سرية، لكن الأمر تطلب عشرة أشهر من الجهود الدبلوماسية الشاقة حتى تبدأ المحادثات فعليًا.

- في أغسطس/آب 1978، دعا الرئيس الأميركي جيمي كارتر نظيره المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن إلى محادثات "للبحث عن إطار للسلام في الشرق الأوسط".

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

- بدأت القمة في 5 سبتمبر/أيلول في كامب ديفد - مقر الرؤساء الأميركيين - في عطلة نهاية الأسبوع، وهي منطقة تضم حوالي 20 منزلًا في غابة تبعد نحو 100 كيلومتر عن واشنطن، ورافق القادة الثلاثة مستشاروهم الدبلوماسيون والعسكريون، بقيت كامب ديفد معزولة بالكامل عن العالم طوال أيام القمة التي استغرقت 13 يومًا.
- خلال القمة، نوقشت 23 صيغة على الأقل للاتفاقات، إلى جانب المراجعات التي لا تعد ولا تحصى، وعقدت جلسات العمل بلا توقف في الليل والنهار، وكادت القمة أن تفشل، لكن الأمر حسم في الساعات الأخيرة بعد زيارات مكوكية لكارتر بين السادات وبيغن.
- في 17 سبتمبر/أيلول، أثار العناق الحار بين العدوين اللدودين بعد توقيع وثائق السلام، ذهول العالم.
- حملت الوثيقتان اللتان وقعتا عنواني "إطار للسلام في الشرق الأوسط" و"إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل"، وتنص المعاهدة في مقدمتها على أن "القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هي قرار مجلس الأمن (الدولي) رقم 242 بكل أجزائه".

محمد أنور محمد السادات

لمحة تعريفيّة:

- ثالث رئيس لجمهورية مصر العربية.
- حَكَم مصر في الفترة الممتدة ما بين 28 سبتمبر 1970 حتى 6 أكتوبر 1981.
- تولى عدة مناصب مثل منصب وزير مصر، ورئيسًا لمجلس الأمة ورئيسًا لمجلس للأمة، كما اختاره جمال عبد الناصر نائبًا له.
- قبل أنور السادات لم يكن ثمة تطبيع، حيث كان اول من شرع باب التطبيع بتوقيع معاهدة "سلام" مع كيان العدو في 19 نوفمبر 1977.

الدور:

اعتبر السادات أن السلام مع إسرائيل هو الحلّ، وسيجلب الازدهار، والسلام هو الأمل وهو الحياة والمستقبل، وهو الشفاءَ لكلّ أمراض مصر، وهذا ما **عكسته تصريحاته لتبرير عملية التطبيع مع كيان العدو:**

- " اسرائيل هي قدرٌ محتومٌ على المنطقة ولا رادّ له، ومن العبث، بل من الغباء، الاستمرار في الصراع معها ومعاداتها سياسياً وعسكرياً، لأنّ لا أمل للعرب أبداً في الانتصار عليها. وما أظهرته مصرَ والعربُ، منذ عام 1948، من عداء للدولة اليهودية، كان خطأً فادحاً نتج عن سوء تقدير وجهل ينمّان عن سذاجةٍ لا تليقُ بمن يفهم في السياسة! فإسرائيلُ قوية ومتقدّمة ومُدجّجة بالسلاح، وتحظى بدعم أثرياء اليهود في العالم ، والأهم من ذلك أنّ معها القوى الكبرى في الغرب: بريطانيا أولاً، ثم أميركا الآن، فكيف يمكن التغلّب عليها؟
- قال السادات إنه لا يمكنه أن يهزم أميركا. وأضاف أنّ مصر أدّت ما عليها، وزيادة، تجاه فلسطين وقضيّتها، فخاضت حرب فلسطين عام 1948، ثمّ تعرّضت للعدوان الثلاثي عام 1956، وعدوان 1967، وبعدها حرب الاستنزاف، وأخيراً خاضت حرب 1973. فكفى ثم كفى! إلى متى تستمر مصر في دفع

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

ضريبة الدم من أجل فلسطين؟! متى ستنتهي حالة الحرب؟ إلى متى تبقى مصر رهينة لفلسطين وقضيّتها الميؤوس منها؟! وهل يستحقّ هؤلاء الفلسطينيون كلّ هذه المعاناة؟!"

- "العرب لا يبالون بمصر، ولا يأبهون بما حلّ بأهلها من مصائب في "سبيلهم"! فالعرب، بنظر السادات، هم إما حقودون يكرهون مصر وشعبها، وإما نكرات رعاع وهمج! وفي كلا الحالين، لا يستحقون من مصر إلّا التجاهل إن لم يكن الازدراء."
- " إنّ الحروب هي سبب كلّ مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية، وهي سبب الفقر المنتشر في البلد، وهي سبب البؤس ومعاناة المواطنين، وهي سبب انعدام الخدمات، وهي سبب هجرة المصريين للعمل في الخارج، وهي وهي وهي... وانتهاءَ حالة الحرب والسلامٌ مع إسرائيل، من شأنه أن يغيّر كل شيء لأنّ مصر عندها ستنتبه إلى نفسها، وستُعنى بشؤونها وسوف تتفجّر طاقات أبنائها المبدعين الذين سينصرفون إلى ميادين العمل والإنتاج، بدلاً من ساحات الحروب والموت."

الفائدة الواقعية بعد 43 عامًا من التطبيع

بعد مرور 47 عاماً على آخر رصاصة أطلقتها في ميدان الحرب مع كيان العدو، ومرور 43 عاماً على معاهدة السلام التام والناجز معه، كيف هي مصرَ اليوم؟ الجواب: أسوأ حالاتها

عجز في الموازنة العامة

تم تقدير العجز في موازنة 2020/2019 بـ 445 مليار جنيه بنسبة 8.4% من الناتج المحلي. لسد العجز تلجأ الحكومة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي ومن ثم ترتفع نسبة أعباء الدين والتي بلغت 569 مليار جنيه (تمثل نسبتها 50% من إجمالي الإيرادات العامة بالموازنة) مما يجعل مشكلة العجز مزمنة في الحالة المصرية. كما أن نسبة فوائد الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو 9% عام 2020 مقارنة بأقل من 4% منذ عشر سنوات، وهي أعلى نسبة بمراحل على مستوى الأسواق الناشئة والمتقدمة على حد سواء. أي أن مصر دائمًا ما تلجأ إلى الاقتراض من أجل سد الفجوة التمويلية وبالتالي ترتفع فاتورة الأقساط والفوائد في العام المالي التالي مما يدفعها إلى الاقتراض مرة أخرى وهكذا.

يعرض الشكل التالي تطور العجز في الموازنة منذ 2012 وحتى 2020:

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

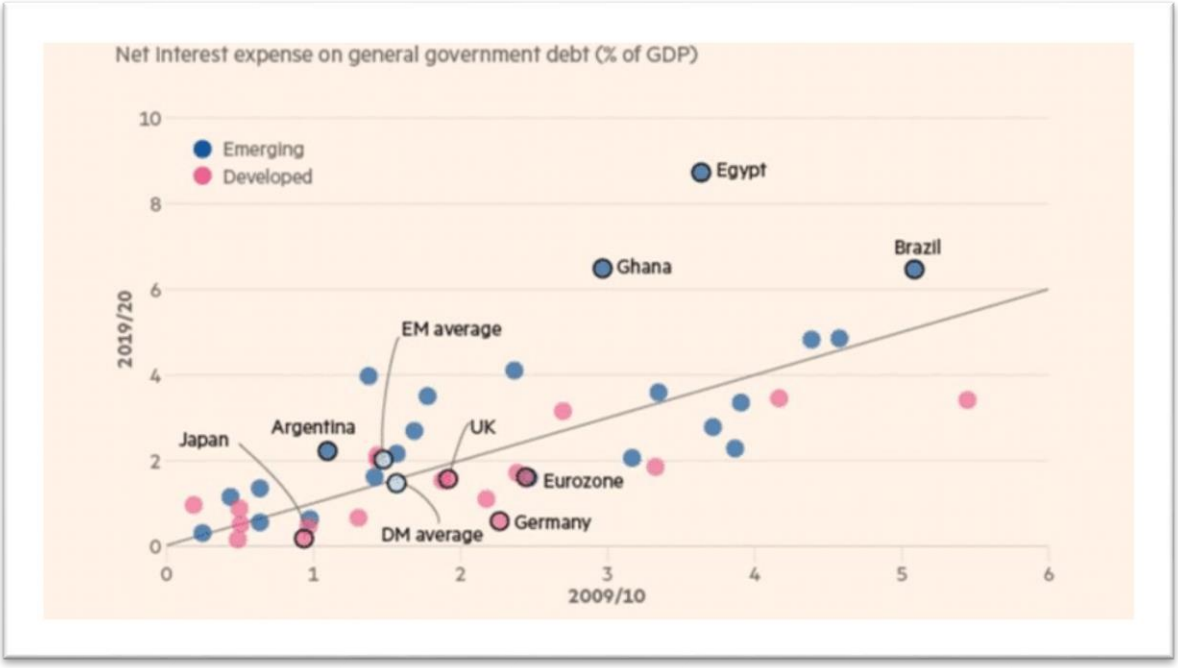

المصدر: Financial Times

لا تتوقف مشكلة التمويل عن طريق الاقتراض على زيادة العجز فقط وإنما تؤثر أيضًا على قضية الاستثمار الخاص. تقوم مصر بالاقتراض الداخلي عن طريق البنك المركزي الذي يقوم بطرح سندات وأذونات خزانة ذات عائد مرتفع من أجل ضمان بيع تلك السندات. تقوم البنوك المحلية بشراء تلك السندات مقابل العائد المالي الأعلى والأكثر ضمانًا من تمويل المشروعات في القطاع الخاص والذي تتسم بارتفاع المخاطر إضافة إلى تقارب العائد المتوقع من السندات. وبالتالي ترتفع فاتورة الاقتراض الحكومي الداخلي من حيث التزامها بسداد الديون وأقساطها إضافة إلى تثبيط القطاع الخاص لإقامة مشاريع جديدة عن طريق الاقتراض من البنوك.

كذلك تتزايد خطورة زيادة معدل الاقتراض في ظل غياب عوائد استثمارية حقيقية لما تم إنفاقه خلال السنوات الـ 5 الماضية مع عدم وجود رؤية واضحة لكيفية إعادة هيكلة الاقتصاد إضافة إلى ضعف الدولة في مراقبة الأجهزة التنفيذية والأمنية التي تمارس الوصاية على نفقات الدولة وواردتها في شكل وساطات مالية مع عدم وجود رقابة برلمانية وشعبية. تؤدي تلك العوامل مجتمعه إلى تفاقم مشكلة العجز وجعلها أكثر صعوبة لحلها مع مرور الوقت. ينقلنا ذلك للحديث عن ملف الديون في مصر.

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

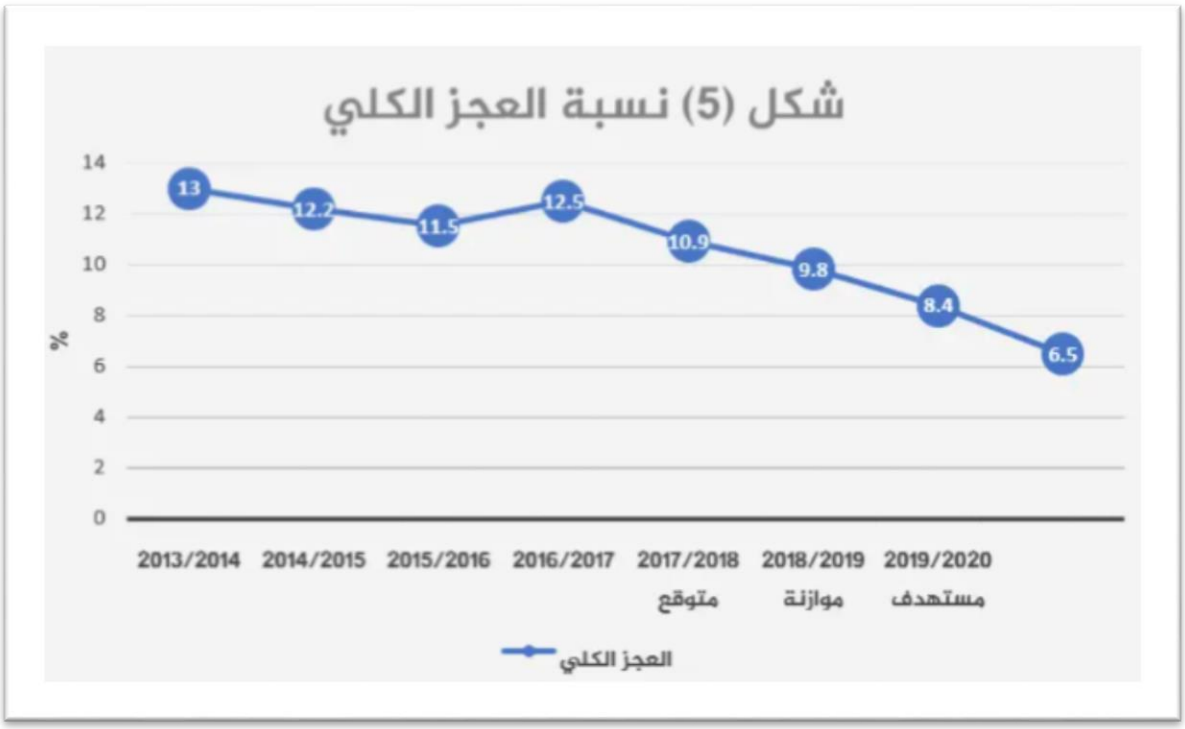

المصدر: البنك المركزي المصري

يتضح من العرض السابق أن فوائد القروض، والتي تشكل ما يقارب 50% من إجمالي الإيرادات الموازنة، وتقترب من نحو 40% من إجمالي النفقات، تبتلع أي إمكانية لزيادة الاستثمارات الحكومية في الصحة والتعليم والبنية الأساسية. كما أدى ذلك إلى عجز مزمن يصيب الموازنة المصرية بصورة مستمرة مما يدفع الحكومة إلى رفع الضرائب وخفض الدعم والاستدانة وطبع النقود من أجل سد العجز؛ الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تقوم فعليا بدفع ضريبة السياسات الاقتصادية الحالية دون أن تشعر بأي تحسن.

ارتفاع الدين المحلي

ارتفعت نسبة الدين الداخلي إلى 4.1 تريليونات جنيه في 2019 أي بنسبة 95% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يجب على الحكومة دفع فوائد الديون بصورة دورية والتي بلغ إجمالها 596 مليار جنيه في موازنة 2020/2019. إضافة إلى أقساط الدين التي يدفعها البنك المركزي والتي بلغت 375 مليار جنيه لنفس العام.

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

تتمثل خطورة الدين المحلي في عدة نقاط:

- أن الدول التي تعاني من ارتفاع في الدين المحلي يكون من الصعب عليها الدخول إلى أسواق المال العالمية على المستوى قصير الأجل وقد يتسبب ذلك في مشاكل حقيقية متعلقة باستدامة الدين على المستوى متوسط الأجل.
- يؤدي تزايد الدين الداخلي إما إلى إعلان الدولة عدم قدرتها على السداد "default" أو التحول إلى اقتصاد تضخمي. يؤدي إعلان الدولة عدم قدرتها على السداد إلى أزمة اقتصادية حرجة كما حدث في اليونان ما قد يؤدي بالتبعية إلى إفلاس الدولة. على المقابل فإن التضخم قد يقلل من التكلفة الحقيقية للدين الداخلي حيث يمكن للدولة تسديد ديونها مع انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه إلا أنه في المقابل يتوجب مع ذلك ارتفاع نسبة الفائدة في السندات وأذونات الخزانة المستقبلية التي سيتم طرحها من قبل الحكومة من أجل أن تجد رواجًا وقبولًا لدى الدائنين مما يعني ارتفاع خدمة الدين مجددا على المدى المتوسط وطويل الأجل.
- ارتفاع الدين المحلي يرفع تكلفة الائتمان على القطاعات الإنتاجية في القطاع الخاص وبالتالي يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار الخاص.
- التكلفة الأكبر للدين العام في مصر تتعلق بهيكل الإنفاق العام الذي يذهب لتمويله، حيث شكل إجمالي الفوائد والأقساط الذي يبلغ 971 مليار بدون أية مصاريف عامة أخرى نسبة 86% من إيرادات الدولة المتوقعة (حوالي ترليون و134 مليار جنيه) في موازنة 2019/ 2020. يعني ذلك أن الحكومة تستخدم المدخرات لتمويل نفقاتها الجارية بدلًا من تمويل الاستثمار، وبالتالي فإن هذه المصروفات لا تحقق عائدًا، ولا تسهم في زيادة قدرة الاقتصاد المستقبلية على الإنتاج أو على خلق فرص عمل بل وتزاحم القطاعات الإنتاجية الراغبة في الاستثمار برفع أسعار الفائدة وبتوفير فرص إقراض أقل مخاطرة للجهاز المصرفي.
- ارتفاع الدين المحلي قد يؤدي إلى حالة ما يعرف بتراكم الديون "debt overhang" وهو تراكم حجم الدين المحلي بدرجة يصعب على الدولة بعدها الاستدانة حتى وان كانت الاستدانة ستوجه إلى مشاريع استثمارية حقيقية.

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

ارتفاع الدين الخارجي

كشف البنك المركزي عن ارتفاع الدين الخارجي ليبلغ 106.2 مليارات دولار بنهاية مارس 2019، بارتفاع نحو 10 مليارات دولار من ديسمبر الماضي والذي بلغ آنذاك 96.612 مليار دولار بزيادة نسبتها 9.9%. يمثل الرسم البياني التالي ارتفاع قيمة الدين الخارجي المستمر منذ 2014 لمستويات غير مسبوقة.

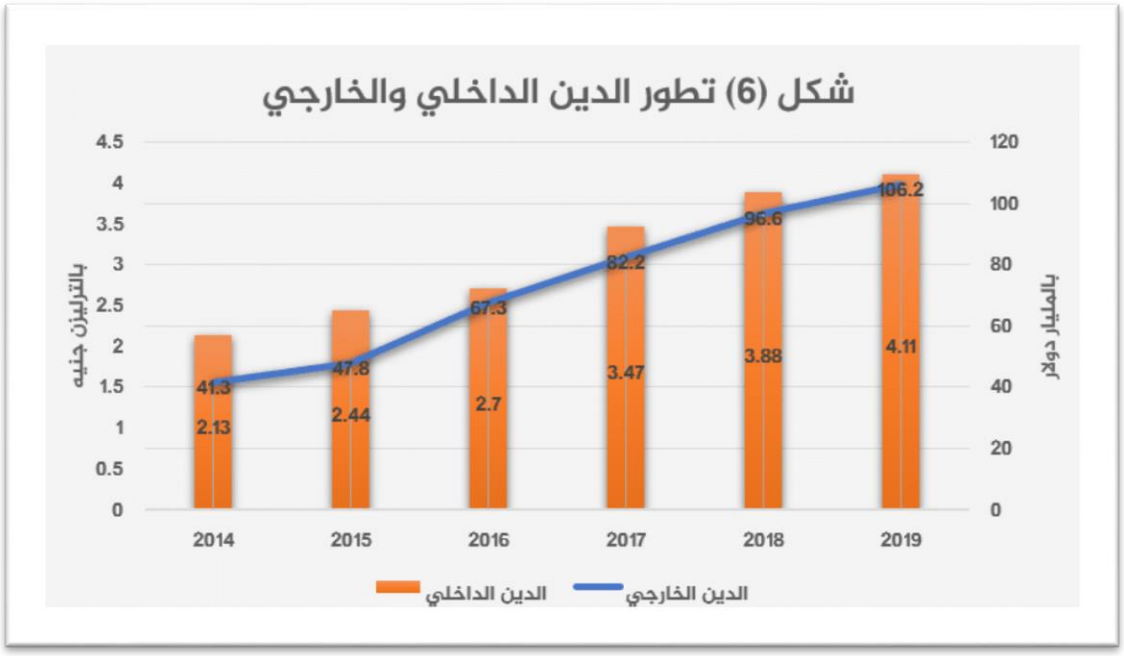

المصدر: البنك المركزي المصري

إن حل الاستدانة ليس بجديد على النظام المصري لكن بينما كانت الحكومة في السابق تهتم بالاقتراض من الداخل وبالعملة المحلية وهي إحدى الوسائل قليلة المخاطر في الاقتراض، فإنها مؤخرا بدأت بالتوسع في الاقتراض من الخارج وبالعملة الأجنبية، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي بالنسبة إلى إجمالي الدين العام، هذا التوجه الجديد يجعل أعباء هذه الديون الخارجية عرضه لأي تغيير سلبي في أسعار العملة المصرية، كما يهدد قدرة مصر على تحمل عبء الديون كما ذكرت وكالة موديز في بيانها الأخير، حيث استعرض البيان الوضع الائتماني لمصر والذي انتهت إلى أنه يعكس موقفا ماليا ضعيفا للحكومة مع توقعات ببلوغ الدين الخارجي 115.7 مليار دولار بنهاية 2020، وهو الأمر الذي تعاني منه دول نامية مثل تركيا والأرجنتين على سبيل المثال وقد يسبب خطورة مستقبلًا. الأمر الأخطر، أن أغلب هذه الديون لا تذهب من أجل الاستثمار الحكومي أو مشروعات تنموية بل تذهب بالأساس إلى تسديد العجز في الموازنة خاصة على بنود الأجور والمرتبات، مما يعني أن هذه الديون لا تساهم في عملية التنمية أو زيادة معدلات النمو، وهو الوضع الذي يضعف من القدرة المستقبلية لمصر مستقبلا على تسديد هذه الديون.

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

وفي نفس الوقت، فإن هذه الزيادة في الديون تحدث في الوقت التي تقوم به الحكومة بسياسات مالية تقشفية، الأمر الذي من المفترض أن يؤدي إلى تقليل الإنفاق الحكومي وتقليل العجز في الموازنة، وبالتالي تقليل معدل الديون، لكن ما يحدث هو عكس ذلك، فبينما تقوم الحكومة بسياسيات مالية تقشفية فإن معدل الاستدانة يتصاعد.

التضخم

يشير الرسم البياني التالي إلى تطور معدلات التضخم السنوية والشهرية في مصر خلال الفترة من يونيو 2017 وحتى يونيو 2019.

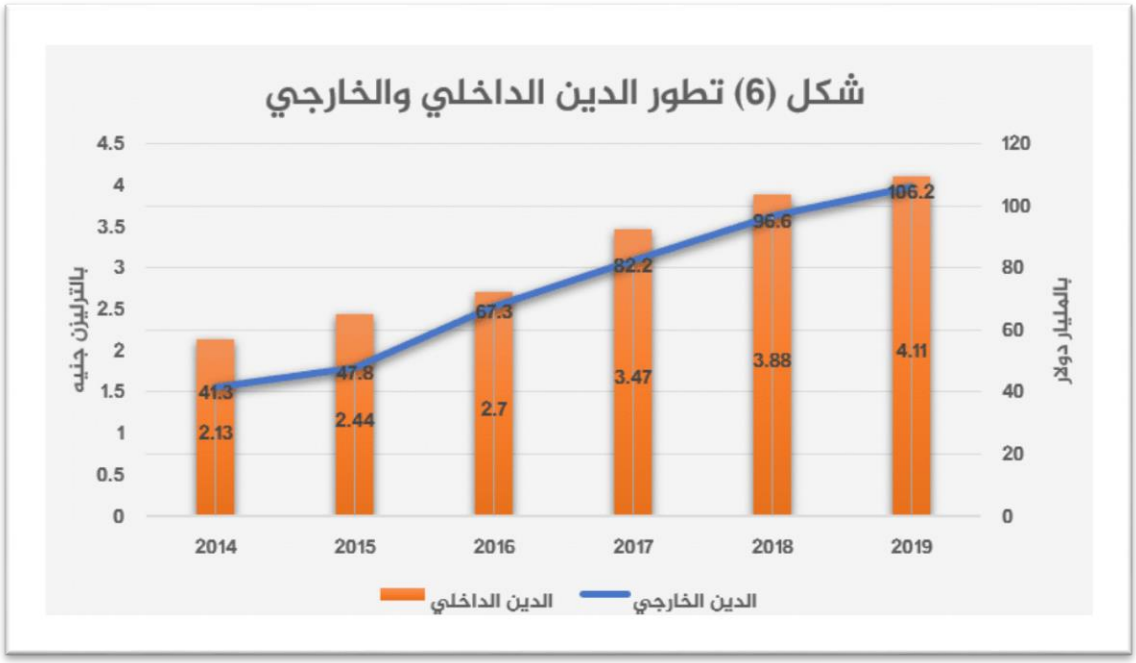

المصدر: صندوق النقد الدولي

الصادرات والواردات

تُمثل الفجوة الكبيرة بين صادرات وواردات مصر السلعية، واحدة من المشكلات المزمنة، ولا يظهر أن هناك سياسات جديدة لسد هذه الفجوة، ولو في الأجل المتوسط، وحسب أرقام ميزان المدفوعات للعام 2018 يتبين أن العجز التجاري بحدود 45 مليار دولار في مقابل 37 مليار في 2017. هذا فضلًا عن أن الصادرات النفطية تمثل نحو 33.7% من إجمالي الصادرات السلعية. ولا تمثل الصادرات السلعية النفطية إيراد صاف لإيرادات الدولة المصرية، ولكنها تتضمن حصة الشريك الأجنبي، والتي تصل إلى حوالي 40% من الصادرات النفطية المصرية. وفي ضوء تصرفات الإدارة

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

الاقتصادية بمصر، نجد أن توظيف الموارد المالية المحدودة، يتم بطريق الخطأ عبر توجه هذه الموارد لمشروعات غير ضرورية من ناحية، وغير إنتاجية من ناحية أخرى، مما يعني أن مصر سوف تستمر في التبعية للخارج في استيراد الغذاء والعدد والآلات ووسائل المواصلات، وكذلك استيراد التكنولوجيا، ومن هنا سوف تتعمق الفجوة الإنتاجية لمصر على مدار الأجلين القصير والمتوسط.

إجمالًا لا تزال معدلات الاستثمار في مصر متواضعة ولا تؤدي إلى نتائج إيجابية على مستويات التنافسية العالمية أو على قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة الجديدة كل عام. كما يمكن القول إن القطاع الخاص – والطبقة المتوسطة والفقيرة-تحمل عبء برنامج صندوق النقد الدولي، وسيظل على الأرجح تحت ضغط، خاصة بعد الرفع الأخير لأسعار المحروقات، وكل ذلك يعني أن الظروف لا تزال صعبة أمام الشركات الخاصة. كما أن ارتفاع عجز الميزان التجاري سيشكل في المستقبل ضغطا كبيرًا على العملة مما قد ينتج عنه انخفاض قيمة الجنيه.

أقساط القروض والفوائد

تشير بيانات البنك المركزي إلى ارتفاع تقديرات خدمة الدين متوسط وطويل الأجل خلال 2019 إلى 16.9 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2018 مقابل 14.7 مليار دولار في تقديراته السابقة بنهاية يونيو 2018، وذلك بخلاف 2.08 مليار دولار ديون قصيرة الأجل منتظر سدادها في الشهور التسعة الأولى من العام الحالي، ليصبح مجموع الالتزامات المستحقة خلال عام 2019 حوالي 18.9 مليار دولار.

كما أوضحت البيانات أن البنك المركزي المصري نجح في سداد أكثر من 36 مليار دولار ديونًا والتزامات خارجية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ولا شك أن نزح تلك الأموال إلى الخارج، يمثل تسرباً خارج دائرة النشاط الاقتصادي وتجفيفًا إضافيًا لموارده.

القروض الخارجية

تزايدت وتيرة الاقتراض الخارجي لمصر بشدة منذ عام 2013، حيث بلغت حوالي 39 مليار دولار في نهايته، لتصبح 106 مليارات دولار بنهاية مارس 2019 طبقًا لتصريح وزيرة التخطيط مؤخراً. وكانت استجابة المؤسسات الدولية والاقليمية لطلبات الاقتراض المصرية طبيعية بعد إقرار الحكومة المصرية لبرنامج صندوق النقد الدولي، وبعض الترتيبات السياسية المتعلقة بالأدوار التي يقوم بها النظام المصري وتحالفاته الإقليمية والدولية.

إضافة إلى ذلك لجأت مصر إلى إصدار سندات دولاريه أكثر من مرة خلال العامين الماضيين، ولا يزال إقبال الأسواق الدولية عليها كبيراً نظرا لارتفاع سعر الفائدة عليها واستقرار سعر الجنيه بما يسمح بتحقيق ارباح ساخنه كبيرة،

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

لاسيما بعد إشادة البنك الدولي وصندوق النقد بالإصلاحات الاقتصادية، وهو ما مثل باباً رخيصاً نسبياً للاقتراض مقارنة بمعدل الفائدة بالسوق المحلي.

يعتقد الكثير من الخبراء أن الإدارة المصرية استهلكت معظم الأبواب المتاحة للاقتراض-قد يكون العودة إلى قانون الصكوك الإسلامية المتجاهل منذ 2013 إقرارا باقتراب جفاف مصادر الاقتراض-، بل وصلت لحدودها القصوى مع بعض الجهات الإقليمية، ويعني ذلك تناقص وتيرة الحقن من خلال الاقتراض الخارجي خلال العامين القادمين، بل إن التحويل سينعكس ليكون للخارج في إطار عملية السداد للقروض والفوائد.

الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية

الفقر

تعد مؤشرات الفقر والبطالة الانعكاس الحقيقي الذي يجب النظر إليه لتقييم عملية التنمية الاقتصادية وما إذا كانت النتائج الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، إن صحت، أدت إلى نتائج حقيقية على مستوى معيشة المواطن. في آخر إحصائية صادرة عن المركز القومي للتعبئة والاحصاء في يوليو 2019 ذكرت أن نسبة الفقراء في مصر ارتفعت إلى 32.5% بعد أن كانت 28% في آخر تقرير لها في 2015 أي أن ثلث المصريين يقعون تحت خط الفقر بإضافة ما يزيد عن 5 ملايين مواطن خلال 3 سنوات فقط.

طبقا للتعريف الرسمي المصري، بلغ معدل خط الفقر للفرد في السنة المالية 2018/2017 حوالي 8827 جنيها سنويًا (533 دولار تقريبًا)، أو 736 جنيها شهريًا، فيما بلغ خط الفقر المدقع في نفس الفترة 5890 جنيها سنويا، أو 491 جنيها شهريا، وكان خط الفقر، حسب آخر بحث للدخل والإنفاق عام 2015، هو 482 جنيها شهريًا للفرد. وفي حين ارتفع دخل الأسرة إلى 58.9 ألف جنيه سنويًا (نحو 3550 دولارًا) مقارنة بـ 44.2 ألف جنيه في عام 2015 (نحو 5357 دولار) إلا أن حقيقة الدخل انخفضت بنسبة 20% بعد حساب معدلات التضخم حسب بلومبيرج وانخفضت أيضًا عند تقويمها بالدولار.

- أصدر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، تقريرًا يؤكد فيه أن 20% من أطفال مصر يعانون التقزم الناتج عن سوء التغذية، وأن 27% من الأطفال تحت 5 سنوات مصابون بالأنيميا، وأن 11% من وفيات الأطفال ترجع لسوء التغذية.

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

- رصد تقرير للغرفة التجارية بالقاهرة عن شهر يناير 2019 تطور حجم التجارة الخارجية من الملابس المستعملة "البالة" وبلغ أدنى انخفاض في عام 2014 بنسبة 23.4%، مقارنة بعام 2017 الذي شهد ارتفاعًا بنسبة 273.8%.
- تزايد عدد وفيات الأطفال الرضع الأقل من سنة ليبلغ 15.1% عام 2016 في مقابل 14.6% عام 2015، كما بلغ معدل وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات حوالي 19.6% لإجمالي الجمهورية .
- تشير الإحصاءات إلى أن عدد المتسربين من التعليم بعد التحاقهم به بلغت 6.143 ملايين طفل.
- تبلغ نسبة الأمية في مصر 25.8%من عدد السكان، يضاف إليهم نسبة 10.4% من السكان يقرأون ويكتبون فقط من تعليم محو الأمية] دون القدرة على اعتبارهم قد تلقوا تعليمًا حقيقيًا.
- يبلغ عدد المصريين في الفئة العمرية فوق 18 سنة 56.9 مليون نسمة، منهم 24% لم يتزوجوا أبداً (13.6 مليون نسمة)، بينما تبلغ نسبة المطلقين منهم 12% (6.8 ملايين نسمة).

البطالة

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بياناً صحفياً في منتصف أغسطس 2019، ذكر فيه تراجع معدلات البطالة في مصر بوتيرة متسارعة بدايةً من الربع الأول للعام الماضي، لتنخفض أكثر من 3.8% خلال 18 شهرًا من 11.3% في ديسمبر 2017، إلى 7.5% في يونيو الماضي.

تراجع معدلات البطالة في مصر لا يعني أن سوق العمل استفاد بشكل كامل من زيادة النمو الاقتصادي، حيث انخفضت نسبة المشتغلين، لتسجل 38.5% من جملة السكان مقابل 40.4% في الربع الأول من العام المالي 2017، بالتزامن مع انخفاض قوة العمل إلى 41.6% من جملة السكان مقابل 46.3% خلال الفترة نفسها، فوفقًا لمسح القوة العاملة فإن 621 ألف عاطل أصبحوا غير عاطلين حتى ديسمبر 2018 مقارنة مع نهاية 2017، كما خرج 147 ألفا من قوة العمل.

كما أشار البيان إلى عدم اتساع قوة العمل والتي تعبر عن كافة الأفراد القادرين والراغبين في العمل مع دفعات الخريجين الجدد من الجامعات، بل انكمشت إلى 28.06 مليون فرد في يونيو الماضي مقابل 29.04 مليون فرد في يونيو 2018، و29.18 مليون فرد يونيو 2017، مما يعني تراجع قوة العمل بنحو 1.12 مليون عامل خلال عامين، وبنحو 980 ألف فرد خلال 12 شهرًا فقط.

هذا التراجع غير مفهوم، خاصة مع معدل النمو السنوي في أعداد السكان الذي يصل إلى 2.5% تقريباً، لا سيما في ظل استحواذ الشباب على الجزء الأكبر منه، وغير مبرر في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية في مصر. كما أن انخفاض

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

قوة العمل في بلد يمثل الشباب النسبة الأكبر من سكانه وارتفاع معدلات الزيادة السكانية لديه كان أمراً مفاجئا، بل ويحتاج إلى تفسير مقنع.

إضافة إلى ذلك أشار البيان أن نسبة مشاركة النساء في قوة العمل تراجعت خلال 2018 إلى 16.7% من قوة العمل مقابل 23% في 2017، وهي واحدة من أقل المعدلات عالمياً، ما يعكس عدة عوائق أمام استمرار النساء في سوق العمل، أو عوائق في الدخول إلى القطاعات المولدة لمعدل النمو الاقتصادي، كما أن تراجع أعداد المشتغلات يوضح خللًا كبيرًا إما في سوق العمل أو في المنهجية الإحصائية، خاصة أن أعداد المشتغلات ترتفع في الأوقات التي يرتفع فيها التضخم وتتآكل فيها الدخول الحقيقية، لذلك من غير المنطقي تراجع أعداد المشتغلات في الوقت الذي زادت فيه أعداد المشتغلين من الرجال.

كما أن تصريحات الدولة متناقضة في ذلك الملف أيضا، ففي الوقت الذي تروج لتكثيف مبادرات تمكين المرأة اقتصادياً وإتاحة الجهات المختلفة تمويلات للنساء لبدء مشاريعهن الخاصة يحدث هذا التراجع الكبير لأعداد المشتغلات، فمن غير المفهوم التدهور الحادث في سوق العمل ليخرج منه هذا العدد الكبير.

أخيراً يمكن القول أن تراجع معدل البطالة – إن كان صحيحاً – يعود إلى نقص عدد المشتغلات، وخلق المشروعات القومية لفرص العمل، والأخيرة لا يمكن وصفها بالاستدامة بالإضافة إلى فشلها في استيعاب كافة فئات الشباب، خاصة في ظل الاعتماد على قطاع الإنشاءات كحجر زاوية.

مما سبق يتضح الارتفاع غير المسبوق في معدلات الفقر مما يجعل الطبقة المتوسطة تتلاشى على حساب زيادة رقعه الطبقة الفقيرة بنسب غير مسبوقة. إضافة إلى ذلك فإن انخفاض نسبة المشتغلين وتراجع قوة العمل قد يعزى إلى الاتجاه نحو السوق الغير رسمي بما ينتج عنه من تبعات سلبية لعدم توافر التأمين والرعاية الصحية وحقوق العمل الموائمة إضافة إلى عدم دفع الضرائب الخاصة به. كل ذلك يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وتحديات حقيقية أمام الاقتصاد المصري.

حال القطاعات الأخرى

القطاع الزراعي

فساد وتدمير مبرمج تعرّض له هذا القطاع على يد رجل إسرائيل المعروف، يوسف والي، الذي شغل منصب وزير الزراعة لعشرات السنين حيث تسبب إدخال مواد مسرطنة بالمبيدات الحشرية التي يستخدمها الفلاح والتي كانت

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

سببًا في انتشار أمراض الفشل الكلوي والكبدي جراء تلوث الخضروات والفواكه عن طريق إضافة المبيدات والمواد الكيماوية المسرطنة الموجودة داخل الأطعمة بموافقة منه.

قطاع الزراعة ساهم بنسبة 12% خلال العام 2018/2017 ويستحوذ القطاع على نسبة 24% من القوى العاملة في مصر. كما تسهم الزراعة بنحو 20% من صادرات السلع المصرية. وعلى الرغم من أن القطاع لديه القابلية لتوسيع إنتاجيته إلا أن محدودية الموارد الاقتصادية الزراعية حالت دون ذلك لعدة أسباب. أولًا التعدي الواسع على الأراضي الزراعية في أعقاب ثورة يناير، وهو وضع تسبب فيه سيطرة الجيش على الأراضي المصرية والمغالاة في أسعارها، وتقديم الشركات الكبرى خاصة الخليجية منها على المواطن المصري، بحيث كانت الأراضي الزراعية المنفذ الوحيد، ودائمًا ما تعالج السلطة التعديات بالمصالحة، ومؤخرًا تم الإعلان عن دفع مبالغ محددة للتصالح، كأحد الأساليب المبتكرة للجباية، كما أن محدودية الأراضي الزراعية هي السبب في تزايد فاتورة الاستيراد الغذائي. ثانيًا نتيجة ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي وخاصة في رفع مستويات البنية التحتية كاستصلاح الأراضي وشق القنوات والمصارف. وأخيرًا فإن العمالة الزراعية المصرية تتسم بشكل عام بانخفاض الإنتاجية مقارنة بالعديد من الدول نظرا لانخفاض المستويات التعليمية والفنية ولم تخطو الدولة خطوات جدية من أجل حل تلك المشكلة. أدى ذلك إلى تعاظم الفجوة الغذائية في مصر لبعض المحاصيل الهامة حيث تزايدت الفجوة الغذائية بنسبة 14.3% للقمح عام 2016 مقارنة بعام 2015 و69% للفول و52.6% للعدس و152.8% للزيوت النباتية خلال نفس الفترة.

قطاع التعليم

مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2016، وضعت مصر في مرتبة متأخرة فيما يتعلق بجودة التعليم الأساسي والعالي حيث حصلت على المرتبة رقم 134 من إجمالي 139 دولة.

قطاع الصحة

قطاع صحي متدهور ولا يوجد منظومة صحية متكاملة وهذا ما ظهر في الفيديوهات المسربة التي تظهر جثث المتوفين أمام المستشفيات لعدم قدرتها على استيعاب المرضى.

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development